الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

17 **فبراير** 2022

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

"نيوزويك".. تكتب عنّا

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 رجب 1443هـ - 17 فبراير 2022م
https://www.al-madina.com/article/775007

أحمد عوض

الدكتور ماوريتسيو جيري المحلل السابق في قيادة حلف الناتو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كتب مقالاً نُشر في صحيفة نيوزويك يتحدث فيه عن الديمقراطية ووضع حقوق الإنسان في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أثنى فيه على التطورات والإصلاحات الأخيرة التي شهدتها المملكة العربية السعودية في هذا الشأن، وأن ما ميّز هذه الاصلاحات هو أنها أتت على يد ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان وشملت المجالات القانونية والتشريعية واحترام الحقوق والحريات.

وأكد أن التحسن الذي شهدته السعودية فيما يخص ملف حقوق الإنسان، كان ملحوظاً تسارع الخُطى فيه، وأنه كان ثابتاً ومتوازناً ومُحققاً لمُتطلبات أساسية وكانت جائحة كورونا اختباراً جيداً لهذه الاصلاحات وكان النجاح حليف السعوديين..

مقال الدكتور جيري والذي يعمل الآن كمحلل استراتيجي لمركز المعلومات الأوروبي الخليجي، يأتي في وقت بدأنا نلحظ جميعاً إشادات عالمية بالاصلاحات السعودية في مجال حقوق الإنسان، وهذه التغييرات نتج عنها عجز الكثير من المُنظمات المُسيسة عن اللعب على وتر حقوق الإنسان..

الاصلاحات التي قادها سمو ولي العهد وبتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين تصدى لها أبطال قاموا بواجبهم على أكمل وجه، في هيئة حقوق الإنسان كُنّا نرى اللقاءات اليومية والندوات الدورية، والاجتماعات الدولية، كانوا صوتاً لنا، حاملين رسالة هذا الوطن للعالم أجمع، منافحين من أجل بلادنا الغالية، والآن نحنُ نقطف ثمار هذه الجهود المُباركة..

خلال فترة لم تتجاوز الثلاث سنوات أصبحنا في مراكز مُتقدمة ضمن التصنيفات الدولية في مجال حقوق الإنسان، أصبحنا نُنافس بُلدان أوروبية في تشريعات كانت بعيدة جداً..

السعوديون ينتصرون بإيمانهم بأن هذا البلد يستحق أن يكون في القمّة دائماً.

حقوق الإنسان في الصحافة

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الونده لـ"الرياض": تعديلات نظام المحاماة ترتقي بالمهنة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 رجب 1443هـ - 17 فبراير 2022م
https://www.alriyadh.com/1935537

أشادت المحامية الأستاذة نورة الونده القحطاني عضو لجنة محامين منطقة الرياض وأستاذ القانون الجنائي بالقرار الصادر عن مجلس الوزراء الموقر برأسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، القاضي في الفقرة (سادسًا) بالموافقة على تعديلات نظام المحاماة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 38) وتاريخ 28 / 7 / 1422هـ، بشأن الترخيص لمزاولة مهنة المحاماة، وتنظيم الترخيص لمكتب المحاماة الأجنبي لمزاولة مهنة المحاماة في المملكة.

وأضافت الونده في تصريحها لـ"الرياض" بأن التعديلات الجديدة اشتملت على عدد من القرارات التي ستسهم في رفع كفاءة المهنة؛ منها خفض مدة الخبرة المطلوبة لإصدار رخصة المحاماة لتصبح عامين بعد أن كانت ثلاثة أعوام، كما ألغت النص المتضمن السماح بالترافع للوكلاء غير المرخص لهم؛ حمايةً لمهنة المحاماة، وللارتقاء بمعاييرها، ولتعزيز ضبط الالتزامات والمسؤوليات المهنية.

وأكدت الونده بأن المملكة تشهد مرحلة تطور مميزة في قطاع الأعمال والخدمات، من أهم ذلك تزايد الأنظمة والتشريعات المتقدمة لخلق بيئة عمل جاذبة ورفع الاستثمارات الأجنبية مِن الناتج المحلي إلى مستوى الناتج العالمي، وبرامج الخصخصة لأكثر من (20) من القطاعات التابعة للدولة، ورفع مستوى مساهمة القطاع الخاص، وتعزيز مستوى المملكة في مؤشر التنافُسية، وفي مؤشر الحكومة الإلكترونية.

وقالت المحامية نورة الونده: "التعديلات على نظام المحاماة تهدف بلا شك إلى تطوير المهنة داخل المملكة والارتقاء بها، كما تهدف إلى تعزيز جاذبية المهنة، ورفع كفاءة المنظومة العدلية، وتعزيز الجوانب الوقائية، حيث تضمنت التعديلات التي سبق أن تحدث عنها معالي وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، والتي بين بأن التعديلات الجديدة وضعت إطاراً تنظيمياً لمكاتب المحاماة الأجنبية تضمنت عددًا من الشروط التي ينبغي أن تتوافر لدى المكاتب الأجنبية لتحصل على ترخيص لمزاولة المهنة داخل المملكة ."

وأردفت الونده بأن هذه التعديلات موافقة لكلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - ، التي أكد فيها هدفه الأول أن تكون بلادنا نموذجًا ناجحًا ورائدًا في العالم على كافة الأصعدة، وتأكيده - رعاه الله - على العمل مع الجميع تحقيق ذلك، بالاضافة إلى ما قاله صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظه الله - في مقدمة رؤية (2030)، معبرًا عن سروره بتقديم - للجميع - رؤية الحاضر للمستقبل، المعقود بدأ العمل بها اليوم إلى الغد؛ لتُعبِّر عن طموحاتنا جميعًا، وتعكس قدرات بلادنا، فدائمًا ما تبدأ قصص النجاح برؤية، وأنجح الرُّؤى هي تلك التي تُبْنَى على مكامن القوة."

ونوهت الونده بأهمية هذا التعديل من خلال مواكبة الرؤية 2030 والوضع الراهن عالميًا، المتضمن لكل من اختلاف بيئات العمل الاقتصادية العالمية والوطنية، التي تتطلب مساندة قانونية، واتساع مجالات التخصصات المحددة؛ لتحقيق دَخْل أعلى من العصر الحالي، ومرونة كبرى في عقود العمل، وتوفُّر العمالة المهنية للجميع سواء المحامين المتخصصين، أو المساعدين القانونيين، وذلك استجابة للحاجة إلى التكيُّف مع ازدهار حركة الأسواق بالإضافة إلى اختلاف أساليب التقديم على شراء الخدمات القانونية ودخول الابتكار التكنولوجي في تطوير أساليب تقديم الخدمات، وتضاعف أعداد الداخلين لقطاع الخدمات القانونية، وظهور أنماط جديدة مِن المنافسة.

20جهة لتطبيق عقوبات التستر التجاري اليوم

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 رجب 1443هـ - 17 فبراير 2022م
https://www.al-madina.com/article/774866

السجن 5 سنوات وغرامة 5 ملايين للمخالفين

تنتهي اليوم مهلة تصحيح أوضاع المنشآت المخالفة لنظام مكافحة التستر التجاري الذي يؤدي إلى خسائر سنوية تتراوح بين 300 إلى 400 مليون ريال، وتبدأ 20 جهة حكومية مختلفة اليوم في تطبيق عقوبات النظام على المنشآت المخالفة، والتي تتراوح بين السجن 5 سنوات والغرامة 5 ملايين ريال وذلك من خلال المتابعة الميدانية وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

وأعطت الجهات المختصة الفرصة الكافية للمنشآت التي تعيش تحت غطاء التستر تحت شعار"صفحة بيضاء" من خلال الحملة التصحيحية التي أطلقتها الوزارة في وقت سابق للقضاء على التستر، وساهمت الحملة في تصحيح أوضاع عدد من الشركات والمؤسسات وشمل التصحيح مجالات مواد الغذاء، الملابس ومنتجات الأسمنت والكماليات والمواد التموينية والذهب والمخابز والبناء والمقاولات والعقارات وقطع غيار السيارات. ويعد جريمة يعاقب عليها النظام قيام شخص بتمكين غير السعودي من أن يمارس -لحسابه الخاص- نشاطًا اقتصاديًّا في المملكة غير مرخص له بممارسته، ويشمل ذلك تمكينه غير السعودي من استعمال اسمه، أو الترخيص أو الموافقة الصادرة له، أو سجله التجاري، أو اسمه التجاري، أو نحو ذلك وقيام غير السعودي بممارسة نشاط اقتصادي لحسابه الخاص في المملكة غير مرخص له بممارسته، وذلك من خلال الشخص الممكّن له.

وبموجب الضوابط تضمَّنت التسهيلات فتح المجال للسعودي أو غير السعودي الذي يمارس نشاطاً اقتصادياً ويرغب بتصحيح وضعه أن يحصل على الإعفاء من العقوبات المقررة في نظام مكافحة التستر وما يترتب عليها من عقوبات أخرى على الجريمة ومتحصلاتها محل التصحيح، ومن دفع ضريبة الدخل بأثر رجعي، وتضمَّنت الخيارات المتاحة للتصحيح الشراكة في المنشأة بين السعودي وغير السعودي، وذلك بعد استيفاء المتطلبات النظامية وتسجيل ملكية المنشأة باسم غير السعودي، وذلك بالاتفاق على نقل ملكية المنشأة إلى غير السعودي وكذلك استمرار السعودي في ممارسة النشاط الاقتصادي بإدخال شريك جديد (سعودي أو مستثمر أجنبي مرخص) في المنشأة بالإضافة إلى خيارات أخرى تشمل تصرف السعودي في المنشأة بالبيع أو التنازل أو حل المنشأة، وحصول غير السعودي على الإقامة المميزة وفقًا لأحكام نظام الإقامة المميزة، واستكمال تصحيح وضعه عن طريق الاستفادة من المزايا التي توفرها ومغادرة غير السعودي المملكة بصفة نهائية.

وبموجب الضوابط فإنه في حال اتفاق السعودي وغير السعودي، فيمكن إدخال غير السعودي كشريك في المنشأة القائمة حالياً أو نقل ملكيتها له مع الحصول على رخصة الاستثمار الأجنبي، والإعفاء من اشتراط التواجد الدولي للمنشأة المستفيدة، في حال كانت المنشأة متوسطة أو كبيرة حسب تصنيف الهيئة العامة للمنشآت الصغير والمتوسطة، ومقيده بالسجل التجاري قبل تاريخ بدء الحملة التصحيحية. كما يجب أن يكون الشريك الأجنبي الجديد حاملاً لهوية مقيم قبل البدء بالحملة التصحيحية وعلى كفالة المنشأة الوطنية طالبة التصحيح.

نظام مكافحة التستر

- 6.1مليون وافد بسوق العمل.
- 400 - 300مليار ريال خسائر سنوية بسبب التستر.
- غالبية حالات التستر في قطاعي التجزئة والمقاولات والبقالات.

خيارات التصحيح

- الشراكة بين السعودي والوافد.
- إدخال شريك أجنبي.
- مغادرة الوافد نهائياً.
- الحصول على الإقامة المميزة.

- حل الشركة أو المؤسسة.
- فرق عمل بالغرف لدعم التصحيح.

«عكاظ» ترصد تعديلات نظام المحاماة الصادر قبل 20 عاماً..

6شروط لمكاتب المحاماة الأجنبية.. وتطويق «الدعوجية»

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 رجب 1443هـ - 17 فبراير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2097426

رصدت «عكاظ» أبرز وأهم التعديلات التي أقرها مجلس الوزراء على نظام المحاماة الصادر قبل نحو 20 عاما، ونظمت التغييرات الجديدة الترخيص لمكاتب المحاماة الأجنبية لممارسة المهنة في السعودية. وكشفت مصادر «عكاظ» أن مشروع النظام المعدل يقع في 34 مادة. وتضمنت التعديلات وضع إطار تنظيمي لمكاتب المحاماة الأجنبية وفق عدد من الشروط لتحصل على ترخيص المهنة. كما اشتملت على عدد من الأحكام التي تسهم في رفع كفاءة المهنة، منها خفض مدة الخبرة المطلوبة لإصدار رخصة المحاماة للمتدرب لتصبح عامين بعد أن كانت ثلاثة أعوام، كما ألغت النص المتضمن السماح بالترافع للوكلاء غير المرخص لهم؛ حمايةً لمهنة المحاماة، وللارتقاء بمعاييرها، ولتعزيز ضبط الالتزامات والمسؤوليات المهنية بهدف محاصرة «الدعوجية» ومنعهم من الترافع أمام المحاكم. وشملت التعديلات إجراءات رفع الدعوى التأديبية ونظرها بما يعزز مبادئ النزاهة والشفافية ويحقق الضمانات اللازمة.

ويشترط الترخيص لمكتب المحاماة الأجنبي بممارسة المهنة في السعودية 6 متطلبات، أبرزها؛ أن يكون المكتب ذا سمعة دولية متميزة في المجال القانوني، وأن يكون ترخيص المزاولة ساريا في مقره الرئيس طول فترة، وأن يمتلك المكتب خبرة لا تقل عن 10 سنوات متصلة في المجال القانوني، وأن يكون للمكتب تمثيل وشراكة في ما لا يقل عن ثلاث دول مختلفة أو خمس ولايات في دولة واحدة في حال كانت الأنظمة التشريعية للولايات مختلفة.

وتحدد اللائحة المعايير الواجب توافرها في تلك الدول، وأن يسمي المكتب شريكين – على الأقل – يمثلانه في السعودية ويلتزمان بمتطلبات الإقامة في المملكة، كما يتطلب لمزاولة المهنة للشركة الأجنبية إيداع رسوم الترخيص وتجديدها وفق ما تحدده اللائحة على أن تسترد عند رفض طلب الترخيص. وتحدد اللائحة المعايير الواجب اتباعها لحوكمة المكاتب والشركات المهنية وشركات المحاماة الاجنبية. وطبقا للتعديلات الجديدة لا يجوز لأي مكتب محاماة أجنبي ممارسة مهنة المحاماة في السعودية بما في ذلك تقديم الاستشارات القانونية، ما لم يكن مرخصا له. ويحظر على المكتب المرخص له ممارسة المهنة في غير المجال المرخص له بتقديمه. وينقضي الترخيص في حالات منها انتهاء مدة الترخيص دون تقديم طلب تجديد، وإلغاء ترخيص مكتب المحاماة الأجنبي في الدولة المرخص لها، ومضي 9 أشهر من صدور الترخيص دون اتخاذ شكل يخوله لتقديم الخدمات القانونية.

الأتعاب.. متى يحق للمحامي حبس أوراق موكله؟

شدد مشروع النظام على أنه لا يجوز لمن عمل قاضيا أو محققا أو مدعيا عاما أو عضوا في اللجان التأديبية أو القضائية أو شبه القضائية مباشرة أي من أعمال مهنة المحاماة لدى جهة عمله السابقة قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ قبول استقالته أو انقطاعه عن العمل لأي سبب من الأسباب.

وبحسب المشروع يجب على المحامي قبل مباشرة الأعمال الموكل بها إبرام عقد يحدد به الأعمال المنوط بها والجهات ذات العلاقة والأتعاب المتفق عليها وطريقة الدفع. وتحدد أتعاب المحامي وفق عقد مكتوب بينه وبين موكله. ويعد العقد الحاكم للعلاقة بينهما. ولا يجوز للمحكمة ناظرة الدعوى الأصلية إعادة تقدير أتعاب المحاماة المنصوص عليها في العقد إلا في حالات محددة منها إذا تبين بطلان العقد أو إذا أخل المحامي بالتزاماته في الدفاع عن موكله أو في حال عدم وجود عقد مكتوب لتحديد الأتعاب. وللمحامي أن يتقاضى أتعابه من موكله وفق العقد المحرر بينهما. ويعتبر عقد الأتعاب سندا

تنفيذيا حال صدور حكم من المحكمة بالدعوى المترافع بها. ويحق للمحامي حبس الأوراق والمستندات المتعلقة بموكله أو حبس المبالغ المحصلة لحسابه بما يعادل المبلغ المطلوب من الأتعاب الواجب سدادها له وفق الاتفاق المبرم. وتعد أتعاب المحامي حق امتياز يلي مباشرة ديون الدولة، ولا يجوز للمحامي أن يعقد اتفاقا على الأتعاب من شأنه أن يجعل له مصلحة في الدعوى أو العمل الموكل فيه، وتعتبر هيئة المحامين بيت الخبرة الوحيد للنظر في المنازعات الناشئة عن دعاوى الأتعاب.

في هذه الحالة يمنع من العمل في السعودية

جاء في مشروع نظام المحاماة المعدل، أنه مع عدم الإخلال بتعويض المتضرر وأية عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر، فيتم معاقبة المخالف بغرامة مالية لا تزيد على 100 ألف ريال سعودي، أو المنع من مزاولة المهنة في السعودية بشكل دائم أو مؤقت أو بهما معا، وتستهدف العقوبة كل من يرتكب مخالفات منها تقديم مكتب المحاماة الأجنبي المرخص له خدمات تتجاوز نطاق المسموح به في الترخيص بعد الحصول عليها، الاحتيال أو الإدلاء بمعلومات كاذبة وإذا أدى ذلك حصوله على الترخيص. ومن المخالفات أيضا إعلان مكتب محاماة سعودي عن تحالف أو تعاون مع مكتب محاماة أجنبي غير مرخص له.

وزير العدل: تعديلات الدعوى التأديبية تعزز مبادئ النزاهة

رفع وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني الشكر لخادم الحرمين الشريفين وولي العهد بمناسبة إقرار مجلس الوزراء تعديل نظام المحاماة. وقال إن المرفق العدلي عموما يشهد نقلات نوعية ومتابعة واهتماما من القيادة، أسهمت في تطويره ورفع كفاءة العمل والأداء، مشيراً إلى أن مهنة المحاماة لها أهمية كبيرة في المنظومة العدلية لما يقوم به أفرادها من دور بارز في تحقيق العدالة.

وأشار إلى أن التعديلات الجديدة وضعت إطاراً تنظيمياً لمكاتب المحاماة الأجنبية تضمنت عددا من الشروط التي ينبغي أن تتوافر لدى المكاتب الأجنبية لتحصل على ترخيص لمزاولة المهنة داخل المملكة.

وبيّن أن التعديلات الجديدة اشتملت على عدد من الأحكام التي ستسهم في رفع كفاءة المهنة؛ منها خفض مدة الخبرة المطلوبة لإصدار رخصة المحاماة لتصبح عامين بعد أن كانت ثلاثة أعوام، كما ألغت النص المتضمن السماح بالترافع للوكلاء غير المرخص لهم؛ حمايةً لمهنة المحاماة، وللارتقاء بمعاييرها، ولتعزيز ضبط الالتزامات والمسؤوليات المهنية.

وأوضح أن التعديلات شملت إجراءات رفع الدعوى التأديبية ونظرها؛ بما يعزز مبادئ النزاهة والشفافية ويحقق الضمانات اللازمة.

يشار إلى أن تعديلات نظام المحاماة تهدف إلى تطوير المهنة داخل المملكة والارتقاء بها، كما تهدف إلى تعزيز جاذبية المهنة، ورفع كفاءة المنظومة العدلية، وتعزيز الجوانب الوقائية. وشارك في تعديلات النظام إلى جانب وزارة العدل، وزارة التجارة والهيئة السعودية للمحامين.

توطين قطاع التشغيل والصيانة يزيد مشاركة السعوديين في الوظائف المهنية والحرفية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 16 رجب 1443هـ - 17 فبراير 2021م

https://www.aleqt.com/2022/02/17/article_2264416.html

أكد عدد من السعوديين المستفيدين من مبادرة توطين عقود التشغيل والصيانة في الجهات العامة والشركات التي تسهم الدولة لا تقل عن 51 في المائة من رأسمالها، أن توطين القطاع أسهم في استقرار واستدامة بيئة عمل القطاع وتحفيزها للسعوديين على زيادة إنتاجيتهم، وكذلك منحهم الثقة بشغل الوظائف المهنية والحرفية، وعزز من وجودهم ومشاركتهم في سوق العمل.

وصممت ست جهات حكومية مبادرة توطين قطاع التشغيل والصيانة في الجهات العامة، وهي وزارة الموارد البشرية

والتنمية الاجتماعية، وزارة المالية، هيئة كفاءة الإنفاق والمشاريع الحكومية، صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف"، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، حيث عملت عددا من البرامج لدعم تأهيل وتمكين المواطنين والمواطنات من فرص العمل في القطاع، كما قدمت محفزات للمساهمة في تطوير وتحسين بيئة العمل في القطاع، ودعم نموه وتوسعه في استقطاب الكوادر الوطنية.

وأوضح عبدالله العرابي، أحد السعوديين المستفيدين من المبادرة في تقرير نشرته وكالة الأنباء السعودية أن توطين عقود التشغيل والصيانة، أسهم في تمكين السعوديين والسعوديات من وظائف القطاع وتطوير قدراتهم وإمكاناتهم وزيادة إنتاجيتهم، وكذلك تأهيلهم وصقل مهاراتهم لشغل الوظائف الإدارية والفنية عن جدارة وكفاءة.

وأفاد العرابي، المتخصص بهندسة الحاسب الآلي، الذي يعمل مدير فني بإدارة الدعم الفني في أمانة العاصمة المقدسة بمكة المكرمة، أن المبادرة لها أثر ملموس في بيئة عمله الحالية، مؤكدا أهمية المبادرة في الاستفادة من قدرات الكوادر الوطنية، وتمكينهم من خدمة الوطن والمشاركة في بنائه واستدامة مشاريعه.

الازدهار الرقمي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 رجب 1443هـ - 17 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1935520

كلمة الرياض

تسير المملكة على خطى متساوقة من البناء والازدهار الذي تعيشه على مختلف الصُعد، حتى باتت أنموذجاً فريداً في الموازنة بين استحقاقات عصرنا الحاضر والاحتياجات المستقبلية التي بدأت ملامحها في التشكل، لتسفر عن أدوات تفوقٍ مغايرة بشكل كامل عن أدوات العصور السابقة.

الأدوات الرقمية نجحت في تقديم نفسها كأحد أهم عناصر القوى والتفوق المستقبلية بعد أن تمخضت عنها العديد من المنتجات التي انعكست على مختلف نواحي الحياة، وقدمت حلولاً مبتكرة تعالج العديد من الاحتياجات وأسهمت بشكل فعال ومذهل في تحسين جودة الحياة التي غدت أحد أهم المتطلبات المستقبلية.

ولمواكبة تلك التحولات بل وقيادة توجهات المستقبل وامتلاك أدواته لم تكتفِ المملكة بتكوين بنية تحتية رقمية متينة، فسرعان ما اجتازت تلك المرحلة إلى تهيئة البيئة التنظيمية للتعامل مع مخرجات الثورة الرقمية المتسارعة، وتبني أحدث المخرجات والمنتجات الرقمية، مستعينةً بقدرات وإمكانات سبّاقة جعلت منها موطناً رقمياً بامتياز.

ففي مختلف الاتجاهات ترافقك الرقمنة حيثما يمّمت وجهك، فعلاوة على الأرقام الضخمة التي تحققها المدفوعات الرقمية وأعداد المستخدمين وانتشار التغطية، تخطو المملكة نحو زيادة بنوكها الرقمية من خلال صدور موافقة مجلس الوزراء على الترخيص لثالث بنك رقمي في غضون عام واحد.

الترخيص لهذه النوعية من الخدمات المصرفية يأتي ليواكب الازدهار الرقمي في القطاعات المجاورة الأخرى، ويعزز مكانة القطاع المالي السعودي وقدراته على مواكبة التطورات والمستجدات، بما ينسجم مع مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي في تنمية الاقتصاد الرقمي.

الخطوة الأخيرة تساير النجاحات المحققة على صعيد التعامل مع جائحة كورونا بكفاءة واقتدار عقب الاعتماد على التطبيقات الرقمية وتسخيرها لمواجهة انعكاسات الجائحة، وتخفيف تداعياتها الصحية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، محققة نجاحاً مبهراً في إدارة الأزمة أمسى موضع إشادة وإعجاب إقليمي وعالمي.

المصارف الرقمية تضاف إلى مثيلاتها الأخرى من المنتجات الرقمية التي تبنتها المملكة، لتبرز جميعاً نجاعة الرؤية وسلامة الاستبصار، وتكسب أصعب الرهانات وأكبر التحديات في استدامة التفوق والازدهار في شتى المجالات.

الفساد بين المكافحة والترويج

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 رجب 1443هـ - 17 فبراير 2022م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2097372

أريج الجهني

كلنا فاسدون لا أستثني أحدا حتى بالصمت العاجز الموافق قليل الحيلة» عبارة شهيرة قالها الفنان المصري الكبير الراحل أحمد زكي رحمه الله في فيلمه الشهير (ضد الحكومة). نعم كلنا فاسدون بشكل أو بآخر هكذا يبدو أو هكذا يتبادر لذهني في كل مرة تقفز فيها رسائل مكافحة الفساد لتفزعنا بمعلومات حقيقية عن فاسدين ومرتشين حولنا وبيننا ومنا وفينا، وليست الخطورة هنا إنما في استمرار تقافز الرسائل العشوائية وغير المدروسة، وأنا اليوم أعلق ناقوس الخطر وقد سبقني في هذا التنبيه المفكر السعودي صالح الطريقي في «عكاظ» أيضا ويا لها من صدفة عجيبة أن تشهد «عكاظ» العريقة هذا القرع التوعوي جيلا بعد جيل.

ماذا كتب الطريقي قبل ثلاثة عشر عاماً؟ (ما الذي يعنيه أن تصدق أنك فاسد) حيث قال بالنص «إن أخطر ما يحدث لمجتمع ما هو أن يصدق كل فرد فيه أن البقية قابلون للفساد أخلاقيا ولا يمكن لهم أن يكونوا أسوياء....». وناقش الأمثلة التعيسة (المال السايب يعلم السرقة، حلال على الشاطر).. «ترسيخ فكرة مثل هذه تجعل الوطن كقطعة حلوى كل ينهش منها...». المقال يشبه المقالات المستقبلية وكأنه كان يرى ما يحدث اليوم. بكل حال أن مكافحة الفاسدين أمر عظيم، لكن مكافحة الخلل الاتصالي لديهم أيضا مهم وضرورة.

الاتكاء على رسائل الجوال والتغريدات لا يعتبر كافيا، بل فيه خطورة، كأم لثلاثة أطفال مزدوجي اللغة يتناقشون معي في هذه الرسائل لأنها تصل للجميع بشكل غير مدروس فيقولون «ماما هل نحن السعوديين سارقين؟» ببراءة شديدة!. واتفهم مخاوفهم فكثرة النشر تضر البلد وتضر سمعتنا كمواطنين على المدى البعيد. لماذا لا يكتفى بنشر بيان شهري؟ أو حتى تقنين النشر ودراسة أبعاد ما يتم نشره اجتماعيا واقتصاديا.

نحن لم نكد ننعتق من أغلال الصحوة حتى وقعنا في أغلال التشويه والتنكيل! لماذا هذا الحماس الزائد؟ نعم جهودكم مقدرة، لكن تمهلوا قليلا وأعيدوا قراءة الرسائل، بل أرجو من شركات الاتصال التوقف عن منح أرقامنا وأرقام أسرنا للجهات التي لا تعي خطورة أن تصل رسالة مرعبة حتى وإن بدأت (بتعاونكم باشرت...). لو قارنا رسائل المكافحة بمكافحة المخدرات مثلا لوجدنا أن الأخيرة تتفوق بالرزانة الاتصالية والرشاقة في صناعة المحتوى. وحتى لا يتم تحميل مقالي ما لا يحتمل تحذيري هنا اتصالي/ اجتماعي بحت. نعم نحن مجتمع خير وقضايا السرقات والاختلاسات التي حدثت قبل عهد الرؤية كانت جنونية وتوثيقها ضرورة لكن آلية النشر والاتصال تحتاج ما لا يقل عن عشرة خبراء سياسيين واجتماعيين ونفسيين وتقنيين وتاريخيين فلا يصح أن نبني صورة حسنة من هنا وتأتي صورة مضادة من جهة أخرى.

وأعيد تأكيدي وموافقتي التامة على خطورة الترويج للفساد وكأنه هو الأصل وأن النزاهة أمر طارئ علينا، وهذا الشيء يخالف طبيعة هذه البلد العظيمة ورجالها ونسائها. بل نعتز أننا في ظل قادة آثروا التنمية والعمران على البطش والطغيان، نحن دولة الحياة والنماء والرفاه، نحن دولة آل سعود أعزهم الله بعزه وأدامهم حتى نلقاه. ونحن دولة العلم والفكر والحرية ولا ينافس المجتمع السعودي في الوعي والثقافة أي من دول المنطقة، ونستهدف زيادة الاستقطاب والاستثمار، فكيف سيثق بنا العالم الخارجي وهم يرون هذا المشهد الذي دفعني لأن أقول «كلنا فاسدون» ونحن لسنا كذلك، كونوا بخير ودمتهم بعدل ونزاهة وسيادة مطلقة للقانون.

كاريكاتير

	الرياض www.Alriyadh.com المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 رجب 1443هـ - 17 فبراير 2022م https://www.al-madina.com/article/774965
	الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 16 رجب 1443هـ - 17 فبراير 2022م https://www.aleqt.com/2022/02/10/article_2260331.html